سوريا (الفئة ٣)

لا تمتثل حكومة سوريا امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من المعايير للقضاء على الاتّجار بالبشر ولا تبذل جهودًا كبيرة للقيام بذلك، ولذلك بقيت سوريا على قائمة الفئة ٣. لم تُحاسِب الحكومة أي متجرين جنائيًا، بمن فيهم المسؤولين الحكوميين المتواطئين، كما أنها لم تحدّد أو تحمِ أي ضحايا للاتّجار. وساهمت إجراءات الحكومة بشكلٍ مباشر في تعرّض السكان للاتّجار واستمرّت في ارتكاب جرائم الاتّجار بالبشر بشكلٍ روتيني. استمرت الحكومة والميليشيات الموالية للنظام السوري في تجنيد واستخدام الجنود الأطفال بالقوة، مما أدى إلى تعرّض الأطفال للعنف الشديد والانتقام من قِبل قوات المعارضة؛ كما أنها لم تحمِ وتمنع الأطفال من التجنيد والاستخدام من قِبل قوات المعارضة المسلحة والمنظمات الإرهابية المعينة مثل تنظيم داعش. واستمرت الحكومة في إلقاء القبض على ضحايا الاتّجار بالبشر واحتجازهم وإساءة معاملتهم بشدة، بما في ذلك الأطفال الجنود، وعاقبَتهم على أفعالٍ غير قانونية أجبَرهم المهرّبون على ارتكابها.

التوصيات بحسب الأولوية

- تجريم جميع أشكال الاتّجار بالبشر.
- وقف التجنيد القسري واستخدام الجنود الأطفال من قِبل القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة.
- تحديد هوية ضحايا جميع أشكال الاتّجار بشكلٍ استباقيّ وتزويدِهم بخدمات الحماية المناسبة، بما في ذلك الرعاية الطويلة الأجل للجنود الأطفال المُسرّحين.
- ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتّجار بسبب الجرائم التي أجبرهُم المتّجرين على ارتكابها، مثل تجنيد الأطفال.
- التحقيق مع مرتكبي الاتّجار بالجنس والعمالة، ومع مرتكبي التجنيد غير القانوني واستخدام الأطفال الجنود، ومحاكمتهم وإدانتهم، بمن فيهم المسؤولين المتواطئين.

الملاحقة القضائية

لم تبذل الحكومة أية جهودٍ ملحوظة لتطبيق قانون مكافحة الاتّجار بالبشر، وظلّت الحكومة والميليشيات التابعة للحكومة متواطئة في التجنيد غير القانوني واستخدام الجنود الأطفال. استمر الصراع العنيف في تضخيم حجم جرائم الاتّجار بالبشر التي تحدث داخل سوريا بشكلٍ مباشر. بدا أن المرسوم رقم ٣ لعام ٢٠١١ يجرّم بعض أشكال الاتّجار بالجنس والاتّجار في العمالة، لكنه لم يتضمن تعريفًا واضحًا للاتّجار بالبشر.

ينص هذا المرسوم على عقوبة دنيا تصل إلى السجن لمدة سبع سنوات وغرامة تتراوح بين مليون و ٣ ملايين ليرة سورية (١,٩٤٠ دولارًا إلى ٥,٨٣٠ دولارًا)، وهي عقوبة كانت صارمة بما فيه الكفاية، لكن فيما يتعلق بالاتجار بالجنس، لا تتناسب مع تلك الموصوفة في حالات الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب. تبنت الحكومة القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٣ الذي يجرم جميع أشكال تجنيد الأطفال ويحظر استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا من قِبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ومع ذلك، لم تبذل الحكومة أية جهود لملاحقة جرائم تجنيد الأطفال التي ترتكبها الحكومة والميليشيات الموالية لها وجماعات المعارضة المسلحة ومنظمات إرهابية معينة. ولم تقم الحكومة بالإبلاغ عن التحقيق أو المقاضاة أو إدانة المتجرين المشتبه بهم، كما أنها لم تحقق مع المسؤولين الحكوميين المتواطئين في الاتّجار بالبشر ولم تقم بمقاضاتهم أو إدانتهم. ولم توفر الحكومة التدريب للمسؤولين لمكافحة الاتّجار بالبشر.

الحماية

لم تقم الحكومة بالتعرف على ضحايا الاتّجار ولم توفر الحماية لهم. كما لم تقم الحكومة بحماية الأطفال من التجنيد القسري واستخدامهم كجنود ودروع بشرية وفي أدوار الدعم من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة والمنظمات الإرهابية. واستمرت الحكومة في معاقبة الضحايا بشدة على أفعالٍ غير مشروعة أجبرَهم المتاجرون على ارتكابها، مثل تجنيد الأطفال والدعارة. إذ قامت بشكلٍ روتيني باعتقال واحتجاز واغتصاب وتعذيب وإعدام الأطفال بزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة؛ لم تبذل الحكومة أي جهد لتزويد هؤلاء الأطفال بأي من خدمات الحماية. لم تشجع الحكومة ضحايا الاتّجار على المساعدة في التحقيقات أو الملاحقات القضائية للمتاجرين بهم، ولم تقدم للضحايا الأجانب بدائل قانونية لإبعادهم إلى بلدان قد يواجهون فيها المشقة أو الانتقام.

الوقاية من الاتّجار

لم تبذل الحكومة أي جهد لمنع الاتّجار بالبشر. واصلت تصرّفات الحكومة تضخيم حجم جرائم الاتّجار بالبشر في البلاد. ولم تنفذ الحكومة تدابير لمنع الأطفال من التجنيد غير القانوني واستخدامهم كمقاتلين وفي أدوار الدعم من قِبل الحكومة والميليشيات الموالية للنظام والجماعات المسلحة المعارِضة والمنظمات الإرهابية. ولم ترفع الحكومة مستوى الوعي بالاتّجار بالبشر بين الجمهور أو المسؤولين. ولم تفيد الحكومة ببذل جهود للحد من الطلب على أعمال الجنس التجاري أو العمل القسري، كما لم تمنع السياحة الجنسية من قبل المواطنين السوريين في الخارج. ولم توفر الحكومة تدريبات تتعلق بمكافحة الاتّجار لموظفيها الدبلوماسيين.

نمط الاتّجار بالبشر

كما ورد في السنوات الخمس الماضية، يستغل المُتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في سوريا، ويستغل المتاجرون الضحايا السوريين في الخارج. استمر الوضع في سوريا بالتدهور في ظل الحرب الأهلية الدائرة بين مجموعات مسلحة ما دون مستوى الدولة وذات إيديولوجيات مختلفة، تمارس السيطرة على مساحات جغرافية واسعة من أراضي البلاد. واعتبارًا من مارس /آذار ٢٠١٨، تقدر جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية أن أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخصاً قتلوا منذ بداية الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد في مارس /آذار ٢٠١١. نزح أكثر من نصف سكان سوريا قبل الحرب البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. واعتبارًا من فبراير /شباط ٢٠١٩، فرّ أكثر من خمسة ملايين إلى البلدان المجاورة، ومنذ ديسمبر /كانون الثاني ٢٠١٨، نزح حوالي ٦,٢ مليون شخص نزوحًا داخليًا. أما السوريون الذين يبقون في البلاد والذين يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة فهم معرّضون بشدة للمتّجرين. ووفق ما ورد في التقارير، فإن الأطفال السوريين هم عرضة للزواج القسري المبكر—مما قد يؤدي إلى الاستغلال الجنسي التجاري والعمل القسري—ومازال الأطفال المشردون داخل البلد يخضعون للعمل القسري، لا سيما من قبل عصابات التسول المنظمة.

وبينما فقدَ تنظيم داعش غالبية الأراضي السورية التي سيطر عليها سابقًا خلال عام ٢٠١٨، استمرّ التنظيم بإجبار الفتيات والنساء السوريات في المناطق الخاضعة لسيطرته على الزواج مع مقاتليه وإخضاع النساء والفتيات المنتميات لجماعات الأقليات بشكلٍ روتيني إلى الزيجات القسرية، والاسترقاق المنزلي والاغتصاب المنهجي وغيره من أشكال العنف الجنسي. زادت حوادث الاتجار بالبشر وأصبح ضحايا الاتجار عالقين في سوريا، خاصة عندما عزز تنظيم داعش سيطرته على محافظتي الرقة ودير الزور الشرقيتين في عام ٢٠١٤. في شهر يونيو /حزيران من ذلك العام، أعلن تنظيم داعش عن تأسيس "الخلافة" الإسلامية في العراق وسوريا. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، أصدر تنظيم داعش توجيهات علنية بشأن كيفية أسر السبايا من النساء واحتجازهن قسرًا، وانتهاكهن جنسيًا. ووفق ما ذكرت منظمة دولية في عام ٢٠١٥، فإن نظام داعش المتمثل في العبودية الجنسية المنظمة والزواج القسري هو عنصر أساسي في إيديولوجية الجماعة الإرهابية. في عام ٢٠١٦، بدأ تنظيم داعش بنقل الآلاف من النساء والفتيات المختطفات من مجموعة الأقلية الايزيدية في العراق إلى سوريا قبل قيام قوات الحكومة العراقية بطرد التنظيم من مدينة الموصل في العراق. واعتبارًا من نهاية عام ٢٠١٨، لا يزال هناك ٢,٥٠٠ من النساء والفتيات الأيزيديات في عداد المفقودين. وتشير التقارير إلى أن بعض هؤلاء النساء والفتيات لا زلن مع داعش في شرق سوريا.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب توغل التنظيم في فبراير/شباط ٢٠١٥ داخل القرى الآشورية في محافظة الحسكة الشمالية الشرقية، أسر التنظيم ما لا يقل عن ٣٠ امرأة مسيحية آشورية وأجبرهن على العبودية الجنسية.

لا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال في سوريا أمرًا مألوفًا، ومنذ بداية عام ٢٠١٨ أبلغ المراقبون الدوليون عن زيادة مطردة في حوادث التجنيد والاستخدام من قِبل الجماعات المسلحة. تقوم قوات الحكومة السورية، والميليشيات الموالية للنظام، والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، بما في ذلك الجيش السوري الحر والجماعات التابعة له، والقوات الكردية، وتنظيم داعش، وحركة أحرار الشام، وجبهة النصرة—التابعة للقاعدة في سوريا—بتجنيد واستخدام الأولاد والبنات كجنود أطفال. كما استخدمت جبهة النصرة وتنظيم داعش الأطفال كدروعٍ بشريّة وكمهاجمين انتحاريين وقناصة وجلادين. ويستخدم المسلحون أيضًا الأطفال لأغراض العمل القسري وكمخبرين، مما يعرضهم للانتقام والعقوبة الصارمة. تقوم بعض الجماعات المسلحة التي تقاتل مع الحكومة السورية، مثل حزب الله والميليشيات الموالية للنظام والمعروفة باسم قوات الدفاع الوطني أو "الشبّيحة" بتجنيد الأطفال قسرًا، وبعضهم لا يتجاوز عمره الـ ٦ سنوات. يقوم تنظيم داعش على نحو فعال بنشر الأطفال—وبعضهم لا يتجاوز عمره ٨ سنوات—في أعمال العنف، بما في ذلك إجبار الأطفال على قطع رؤوس جنود النظام السوري. وقامت الجماعة الإرهابية باستهداف الأطفال عمدًا لتلقينهم مبادئها واستخدمت المدارس لأغراض عسكرية، مما يعرض الأطفال للخطر ويحول دون حصولهم على التعليم. وقام تنظيم داعش بتشغيل ما لا يقل عن ثلاثة معسكرات لتدريب الأطفال في الرقة قبل تحريرها في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٧، وأجبر الأطفال على حضور ندوات للتلقين ووعد الأطفال بدفع رواتب لهم وإعطائهم هواتف محمولة وأسلحة ومنزلة الشهيد في الجنة، وزوجة كـ "هدية" فور انضمامهم للجماعة الإرهابية. وتواصل وحدات حماية الشعب الكردية (YPG / YPJ) تجنيد الفتيان والفتيات وتدريبهم واستخدامهم منذ سن ١٢ عامًا. أفاد المراقبون الدوليون في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ أن قوات حماية الشعب الكردية تجند الأطفال من معسكرات النزوح في شمال شرق سوريا. وتستمر عدة مصادر موثوقة في نشر التقارير على نطاق واسع بأن فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وقوة الباسيج الإيرانية يجندان ويستخدمان بشكل نشط—من خلال القوة أو الوسائل القسرية—الأطفال والبالغين الأفغان والمهاجرين واللاجئين الأفغان من الرجال والأطفال الذين يعيشون في إيران، وكذلك الأطفال الإيرانيين، للقتال في صفوف ميليشيات شيعية يقودها ويموّلها الحرس الثوري الإيراني منتشرة في سوريا. أفادت التقارير أن

الجماعات المتطرفة، بما فيها تنظيم داعش، أجبرت بعض الأجانب، بمن فيهم المهاجرين من آسيا الوسطى، وقامت بإكراههم أو الاحتيال عليهم لتجنيدهم في صفوفها.

أما اللاجئون السوريون من السكان فهم معرّضون بدرجة كبيرة للاتّجار بالجنس والعمل القسري في البلدان المجاورة، وخاصة الأردن ولبنان والعراق وتركيا. وتواصل المنظمات الدولية الإبلاغ عن عدد كبير من زواج الأطفال والزواج المبكر للفتيات السوريات بين السكان اللاجئين، مما يزيد من تعرضهم للاتّجار. تتعرض النساء والفتيات اللاجئات السوريات أيضًا للزواج القسري أو "الزواج المؤقت"—لغرض الدعارة وغيره من أشكال الاستغلال—والاتجار بالجنس في مخيمات اللاجئين وفي الأردن وفي مدن إقليم كردستان العراق، بما فيها السليمانية. وتُجبر حلقات الدعارة غير المشروعة في تركيا ولبنان النساء والفتيات اللاجئات السوريات على الاتّجار بالجنس. أفادت التقارير أن بعض اللاجئات السوريات في تركيا يتم استغلالهن بعد أن يقبلن عروض عملٍ مزوّرة للعمل في صالونات تصفيف الشعر. وفي تركيا ولبنان والأردن، لا يزال الأطفال اللاجئون السوريون يشاركون في التسول في الشوارع أو بيع السلع، وقد يتم إجبار أو إكره بعضهم على ذلك. كما يُلاحظ أن الأطفال السوريين يعملون في القطاع الزراعي في تركيا وبشكل غير رسمي في ورش النسيج وقطاع الخدمات حيث يتعرضون لساعات عمل طويلة ويتلقون أجورًا منخفضة وظروف عمل سيئة. وقد يكون الأطفال في هذه القطاعات عرضة للعمل القسري. وفي الأردن ولبنان، يُجبر المتاجرون بالأطفال من اللاجئين السوريين على العمل في الزراعة إلى جانب أسرهم. ففي وادي البقاع اللبناني، تجبر العصابات السورية الرجال والنساء والأطفال اللاجئين على العمل في الزراعة في ظل ظروف قاسية، تشمل الإيذاء البدني، دون أجرٍ يُذكر. أفادت تقارير أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من المهاجرين السوريين في لبنان هم عرضة للاتّجار بالجنس من قبل سماسرة لبنانيين.